### توقعات بوصول معدل النمو إلى 5 % على مدى السنوات القليلة المقبلة

# «الوطني»: الاقتصاد المصري يخطو بثبات نحو التعافي من آثار الجائحة

أوضح تقرير اقتصاد متخصص لـ"الوطني" أن الاقتصاد المصري يخطو بثبات نحو التعافي من آثار الجائحة، إذ من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى نحو 5% على مدى السنوات القليلة المقبلة.

واستمر تعافي النمو الاقتصادي في ظل تخفيف قيود الإغلاق خلال فترة الصيف وإعادة فتح أنشطة الأعمال تدريجياً. إذ تسارعت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 7.7% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2021 (الربع الأخير من السنة المالية 2020/2021) – وإن كان ذلك مدعوماً بضعف الأداء خلال الفترة المقابلة من العام السابق – مقابل 2.0% في الربع الأول من عام 2021. وساهم ذلك في تعزيز مستوى النمو الذي ارتفع إلى 3.3% خلال السنة المالية 2020/2021 مقابل 3.6% في السنة المالية 2019/2020. إلا أنه من المرجح أن يبقى قطاع السياحة (الذي مثل حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019) تحت الضغط بسبب استمرار اضطراب حركة السفر الدولي. ونتوقع أن يتعافى النمو إلى حوالي 5.0% على المدى المتوسط استناداً إلى التزام السلطات المستمر بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية الجوهرية، مع افتراض استمرار تعافي الاقتصاد العالمي وتوقف ظهور المزيد من السلالات المتحورة الجديدة للفيروس.

**العجز المالي واصل تراجعه مستفيدا من ضبط الإنفاق وتباطؤ وتيرة نمو تكاليف خدمة الدين**

●●●●

**تشديد سياسة «الاحتياطي الفيدرالي» قد تؤثر على تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة بشكل عام**

**العجز المالي يتقلص رغم ضغوط الجائحة**

تمكنت الحكومة من تقليص العجز المالي مرة أخرى خلال العام الماضي على الرغم من الضغوط الشديدة الناجمة عن الجائحة، وذلك بفضل ترشيد النفقات وتباطؤ وتيرة نمو تكاليف خدمة الدين. إذ انخفض العجز إلى ما نسبته 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020/2021 مقابل 8.0% في العام السابق، مع زيادة الإيرادات (+12% على أساس سنوي) والتي فاقت نمو النفقات (+9%). كما حقق العجز الأولي (العجز باستثناء مدفوعات الفائدة) فائضاً بنسبة 1.4% من الناتج. ومع تعافي الاقتصاد ومواصلة الحكومة تنفيذ استراتيجياتها لإعادة هيكلة الديون (بما في ذلك تنويع هيكل الدين وتمديد متوسط آجال الاستحقاق)، فقد ينخفض العجز المالي إلى 7.0% من الناتج في السنة المالية 2021/2022 ثم إلى حوالي 6.0% بحلول السنة المالية 2023/2024. وسيساهم ذلك في تراجع الدين العام إلى حوالي 86% من الناتج بنهاية يونيو 2022 وما بعد ذلك على المدى المتوسط. وبالنظر إلى انخفاض أسعار الفائدة العالمية ونجاح الاصدارات السابقة لأدوات الدين، فمن المرجح أن تتجه الحكومة للاقتراض الخارجي لتمويل جزء كبير من العجز المتوقع.

**تراجع عائدات السياحة**

على الرغم من الانتعاش التدريجي للقطاع الخارجي لمصر، لا يزال الحساب الجاري تحت الضغط نتيجة تأثر القطاع السياحي، المصدر الرئيسي لعائدات العملة الأجنبية، باضطراب حركة السفر الدولي. إذ أدى انخفاض عائدات السياحة خلال السنة المالية 2020/2021 (50.7%– إلى 4.9 مليار دولار) إلى اتساع عجز الحساب الجاري إلى 18.4 مليار دولار (4.6% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 11.2 مليار دولار (3.1% من الناتج) في السنة المالية 2019/2020. ونتوقع أن يتراجع العجز تدريجيا ليصل في المتوسط إلى 2.5% من الناتج في السنوات المقبلة مع انتعاش السياحة والتجارة. وعلى الجانب المالي، فقد ساهمت تدفقات رأس المال إلى جانب دعم صندوق النقد الدولي (5.2 مليار دولار في هيئة قرض الاستعداد الائتماني، والمساعدات المالية الطارئة لمواجهة جائحة كوفيد-19 بقيمة 2.7 مليار دولار وما يعادل 2.8 مليار دولار لصالح مصر من مخصصات حقوق السحب الخاصة) والاقتراض الخارجي في تمويل عجز الحساب الجاري، مما ساهم في الحفاظ على استقرار الجنيه المصري بصفة عامة مقابل الدولار الأمريكي، إذ بلغ سعر تداول الدولار الأمريكي 15.7 جنيها مصرياً في المتوسط حتى الآن خلال هذا العام. وفي ذات الوقت، ارتفع صافي الاحتياطيات من العملات الأجنبية إلى 40.8 مليار دولار في سبتمبر، وذلك بعد انخفاضه إلى أدنى المستويات المسجلة خلال الجائحة بقيمة 36 مليار دولار في مايو 2020، مما ساهم في تعزيز وضع القطاع الخارجي.

**ثبات السياسة النقدية**

تسارعت وتيرة التضخم في ظل ارتفاع أسعار السلع والطاقة، إذ وصل إلى 6.6% على أساس سنوي في سبتمبر (4.5% في النصف الأول من عام 2021). وخلال الأشهر المقبلة، فقد تؤدي الزيادة التي شهدتها أسعار الوقود في أواخر يوليو والارتفاع المحتمل لسعر الخبز المدعوم إلى رفع معدل التضخم الأساسي. إلا أنه على الرغم من ذلك، من المتوقع أن تظل معدلات التضخم تحت السيطرة في السنة المالية 2021/2022 لتصل في المتوسط إلى نحو 5.8% مقابل 4.5% في السنة المالية 2020/2021، مما يعد أقل بكثير من المستويات المسجلة في السابق وضمن الحد الأدنى للنطاق المستهدف للبنك المركزي المصري البالغ 7% (±2%). ومنذ بداية عام 2021 حتى تاريخه، أبقى البنك المركزي على أسعار الفائدة دون تغيير عند مستويات مرتفعة نسبياً (8.25–9.25%). وعلى الرغم من إمكانية خفض سعر الفائدة مرة أخرى في الربع الرابع من العام لدعم الاقتصاد وخفض تكاليف تمويل الدين، إلا أن البنك المركزي سيحاول تجنب زيادة تدفقات رأس المال إلى الخارج، خاصة إذا بدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كما هو متوقع، في تقليص مشترياته من الأصول.

**الالتزام بمتابعة الإصلاحات الهيكلية الطموحة وتعزيز نشاط القطاع الخاص من أبرز النقاط الحاسمة لتحقيق استدامة النمو**

●●●●

**تراجع عائدات السياحة يؤثر سلبا على القطاع الخارجي**

**تحسن نمو الائتمان**

تستمر سيولة النظام المصرفي وثقة المودعين في التحسن بفضل استجابة البنك المركزي خلال الجائحة. إذ سجل الائتمان المحلي نمواً مرتفعاً بلغت نسبته 11.0%، على أساس سنوي، في يوليو وذلك على الرغم من تباطؤ وتيرة النمو خلال الفترة الأخيرة مقارنة بالمستويات المرتفعة التي شهدها مؤخراً، مع بدء تلاشي الاثار الإيجابية للإجراءات الحكومية لتشجيع الإقراض أثناء الجائحة. ومستقبلاً، من المتوقع أن يبقى نمو الائتمان قوياً مع استمرار الانتعاش الاقتصادي والتوجهات الواضحة للبنك المركزي بالاستمرار في انتهاج سياسة نقدية ثابتة ومستقرة.

**استمرار الالتزام بتنفيذ الإصلاحات**

على الرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات الماضية بهدف استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الاقتصادي، ما تزال مصر تواجه العديد من التحديات وسط بيئة عالمية غير مستقرة. وما يزال نطاق ومدة استمرار الجائحة من أبرز المخاطر الرئيسية على المديين القصير والمتوسط، في حين أن تشديد سياسة الاحتياطي الفيدرالي قد يؤثر على تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة بصفة عامة. أما على المدى الطويل، فتعتبر المخاطر المتعلقة بالوصول إلى مرحلة الإرهاق من الإصلاح قبل معالجة المشكلات الهيكلية الأكثر صعوبة، بما في ذلك الحد من دور الحكومة في الاقتصاد، واحتواء النمو السكاني، وجعل بيئة الأعمال أكثر ملاءمة للاستثمار أحد العوامل التي قد تؤثر على افاق النمو. وعلى الرغم من اعتبار تلك المسائل من الاهداف الطموحة، إلا أنها ضرورية جداً لتحقيق استدامة النمو.

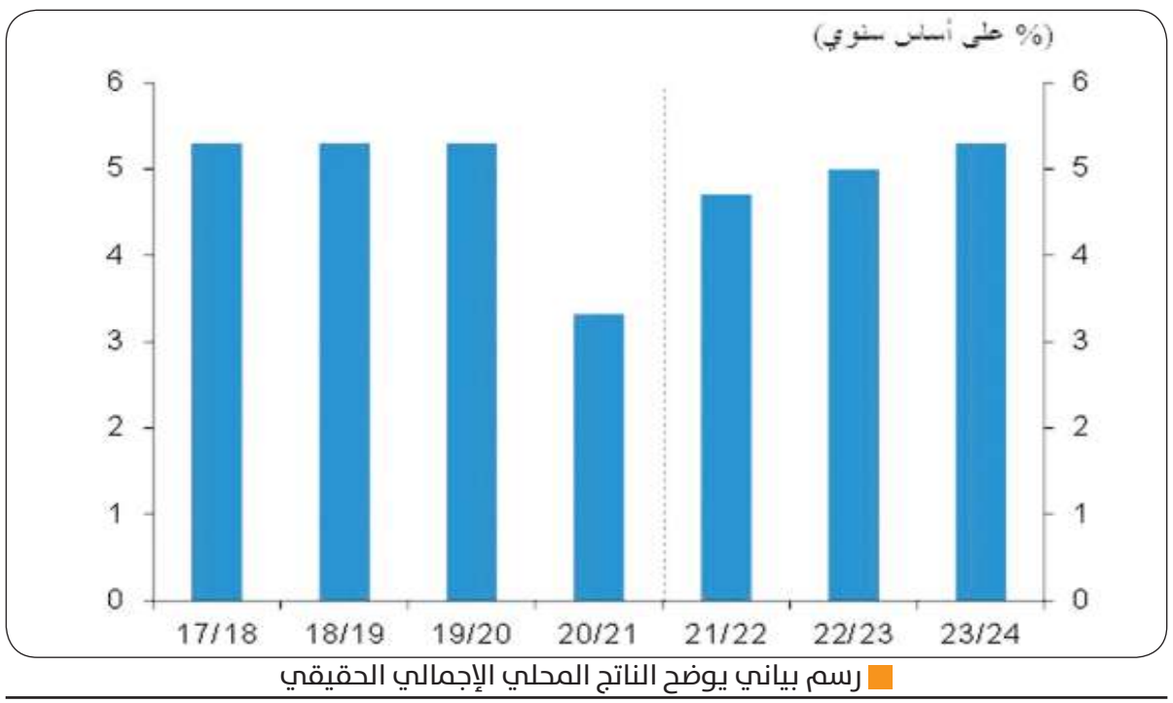

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

# «بيتك» يجدد مذكرة التفاهم مع جامعة الخليج

جدّد بيت التمويل الكويتي "بيتك" مذكرة التفاهم مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا «GUST»، بهدف مواصلة التعاون وتنفيذ البرامج المشتركة بما في ذلك عقد ورش تدريبية وتوفير الخبرات الاكاديمية والبحثية، والبعثات الدراسية الداخلية، واستقطاب الشباب المبدع والمتفوق ضمن برنامج "فرصة" وبرامج الفرص الوظيفية الأخرى للعمل في "بيتك"، الى جانب تنظيم فعاليات وأنشطة اجتماعية وتعليمية.

وجرى التوقيع بمقر "بيتك" بحضور الرئيس التنفيذي للمجموعة بالتكليف، عبد الوهاب عيسى الرشود، ورئيس الموارد البشرية للمجموعة، زياد عبد الله العمر، ونائب المدير العام للعلاقات العامة والاعلام للمجموعة، يوسف عبد الله الرويح، ومن جامعة الخليج رئيس مجلس الأمناء– نواف أرحمه، وعدد من مسؤولي الجامعة.

وعلى هامش توقيع مذكرة التفاهم، أكد رئيس الموارد البشرية للمجموعة في "بيتك"، زياد عبد الله العمر حرص البنك على تعزيز الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية ضمن الاهتمام بالطلبة والعملية التعليمية ودعم القدرات الوطنية، معربا عن سعادته بتجديد مذكرة التفاهم مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، منوّها بأن علاقة "بيتك" ممتدة مع الجامعة، حيث جرى توقيع اول مذكرة تفاهم سنة 2014.

كما ثمّن العمر دور جامعة الخليج في تأهيل العناصر الوطنية وتمكينهم للعمل في بيئة القطاع الخاص، مؤكدا أهمية مواصلة الشراكة بهدف تعزيز وتطوير قنوات التواصل بين الجامعة و"بيتك" في مبادرات مختلفة بما يشكل قيمة مضافة للطرفين.

وقال العمر: "ملتزمون تجاه مجتمعنا وأبنائنا الطلبة وكوادرنا البشرية، وقد حققنا العديد من الانجازات في مجال دعم الطلبة والتعاون مع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، وسنواصل هذا الالتزام وتقديم الأفضل دائما لدعم جهود التأهيل والتنمية المهنية، وتعزيز مكانة "بيتك" في هذه الاطار."

وأضاف ان "بيتك" يدعم جهود جامعة الخليج في توجيه طاقات الطلبة لتنمية إبداعاتهم من خلال أنشطة وبرامج متخصصة في تطبيقات الاقتصاد الإسلامي ونشاط البنوك الإسلامية، فضلا عن البرامج التخصصية المطلوبة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتجاهات المصرفية والتطبيقات التكنولوجية التي باتت تكسب زخما كبيرا. وأشار الى انه يسند الى الجامعات مسؤولية كبيرة في تحقيق معايير عالية في مخرجاتها التعليمية، منوها بأن المسؤولية مشتركة مع المؤسسات التي تستقطب هذه المخرجات لدعمهم ورفع كفاءاتهم وتأهيلهم مهنيا.

وذكر أن "بيتك" يتميز في مجال تدريب وتوطين العمالة، ويوفر برامج متكاملة ومتقدمة بالتعاون مع كبرى المؤسسات الأكاديمية العالمية، بهدف تلبية المتطلبات العصرية للصناعة المصرفية، منوّها ببرنامج "فرصة" للمتفوقين الكويتيين من حديثي التخرج الذين ينضمون الى "بيتك"، اذ يساهم البرنامج بتزويد منتسبيه بخبرات ومعلومات ثرية وفق معايير عالمية من جهات ومؤسسات مرموقة على مستوى عمالقة التكنولوجيا غوغل، وأبل، ومايكروسوفت.

**نواف أرحمه**

من جهته، أعرب رئيس مجلس أمناء جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، نواف أرحمه، عن تقديره لمبادرات "بيتك" ودعمهم المتواصل لتنمية قدرات طلبة الجامعة حيث تشمل هذه الشراكة الاستراتيجية جوانب عده اهمها توظيف الشباب المتفوق للعمل في "بيتك"، وتأهيل قدرات الخريجين عن طريق العمل الميداني، والتعاون في مجالات البعثات الدراسية الداخلية، الى جانب تبادل البحوث ودعم المؤتمرات والأندية الطلابية وغير ذلك من أوجه التعاون، كما اشاد بنهج "بيتك" الاقتصادي كونه رائد البنوك الاسلامية وأحد المؤسسات المرموقة، مشيرا الى ان لـ"بيتك" دور كبير في دعم المجال التعليمي ورعاية فعاليات وانشطة الطلبة. وأضاف ان من اولويات الجامعة اعداد الطلبة لمواجهة سوق العمل بكل ثقة مسلحين بالعلم والمهارات التي تمكنهم من مواجهة كافة التحديات.

جانب من توقيع الاتفاقية

# «البترول الكويتية» تزود مطار «غاتويك» بأول شحنة من وقود الطائرات المستدام

أعلنت شركة البترول الكويتية العالمية ان ذراعها التسويقي لوقود الطائرات (كيو ايت للطيران) قامت بتزويد مطار (غاتويك) جنوبي العاصمة البريطانية لندن بأول شحنة من وقود الطيران المستدام (اس ايه اف).

واكدت الشركة انها المرة الاولى التي يتم فيها استخدام هذا النوع من الوقود في رحلة تغادر مطار (غاتويك) معتبرة أن هذه المناسبة "حدث مهم بالنسبة لثاني اكبر مطار في المملكة المتحدة".

واوضحت ان شحنات الوقود المستدام التي تزود به الخزان الرئيسي للمطار سيتم استخدامها من قبل شركة (ايزي جيت) البريطانية لتشغيل 39 رحلة مقررة بين (غاتويك) ومدينة (غلاسكو) الأسكتلندية اثناء قمة اتفاقية الامم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (كوب 26) التي ستعقد في الفترة بين 31 اكتوبر الجاري و12 نوفمبر المقبل.

واشار البيان الى ان الوقود المستدام الذي طورته شركة (نيسته) الفنلندية يتم انتاجه من النفايات المستدامة وبقايا مواد خام متجددة بنسبة 100 بالمئة مثل زيوت الطعام وشحوم الحيوانات مضيفا ان الوقود المنتج من هذه المواد يساهم في خفض الانبعاثات الغازية الضارة بشكل كبير مقارنة بالوقود العادي.

وعلى صعيد متصل اعتبر الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية الشيخ نواف سعود الصباح في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان "تزويد مطار (غاتويك) بأول شحنة من وقود مستدام للطائرات يظهر التزام الشركة بالاستجابة لطلبات زبائنها للوقود ذي الانبعاثات المنخفضة من اجل تقليص آثار الكربون".

وأعرب الشيخ نواف عن حرص شركة البترول الكويتية العالمية على العمل مع شركائها لتوفير منتجات متنوعة بين المواد التقليدية والمستدامة مؤكدا ان الشركة الكويتية ستستمر في دعم التحرك العالمي لتقليص انبعاث الغازات الضارة.

ومن جانبه قال نائب الرئيس التنفيذي لعمليات التسويق عزام المطوع ان (كيو ايت للطيران) طورت شراكة قوية مع (إيزي جيت) و(نيسته) ومطار (غاتويك) على مدار سنوات عديدة وأصبحت موردا في العديد من مواقع مطارات (إيزي جيت) الأوروبية.

ورأى المطوع ان "تزويد مطار (غاتويك) بأول شحنة من الوقود المستدام يعد واحدا من العديد من قصص النجاح التي تدل على قدرتنا في بناء علاقات طويلة الأمد مع شركائنا في العمل ومدى مرونة أعمالنا".

وتأسست شركة البترول الكويتية العالمية عام 1983 وتشتهر بالعلامة التجارية (كيو ايت) وهي شركة تسويق عالمية تابعة لمؤسسة البترول الكويتية وتدير في أوروبا شبكة ضخمة وواسعة من محطات بيع الوقود بالتجزئة ومحطات لخدمة طرق النقل المخصصة.

كما تزود الملاحة الجوية العالمية بوقود الطائرات في أكثر من 70 مطار عالمي اضافة الى تصنيعها وتسويقها أحد أفضل وأجود أنواع الزيوت في العالم تحت العلامة التجارية (كيو ايت اويلز).

وتدير شركة البترول العالمية مصافي الكويت من خلال شركات الشراكة الدولية في إيطاليا وفيتنام وعمان.

# «البيت» يحقق أرباح 3.3 ملايين دينار بنهاية الربع الثالث

أعلنت شركة بيت الأوراق المالية النتائج المالية عن تحقيق أرباح بقيمة 3.3 مليون دينار كويتي بواقع 7.4 فلسا للسهم حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري.

هذا وقد صرح إبراهيم يوسف الغانم، رئيس مجلس الإدارة، أن هذه النتائج عززت مكانة الشركة كأكبر شركة مدرجة في بورصة الكويت تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من حيث حجم الأصول المدارة. حيث شهد عام 2021 قفزة في حجم الأصول المدارة م قبل الشركة لتصل إلى 322 مليون دينار كويتي، بنسبة زيادة بلغت حوالي 20٪ عن العام الماضي.

ومن جانبه أوضح فهد بودي الرئيس التنفيذي للشركة، أن الشركة استمرت في التوسع بنجاح في نشاط تسويق وإدارة الاستثمارات العقارية التطويرية قصيرة الأجل في قطاع الصناعات الخفيفة بالولايات المتحدة الأمريكية لصالح عملائها من خلال الشراكة الاستراتيجية مع أحد أكبر المطورين المتخصصين في هذا المجال، حيث أتمت الشركة حتى تاريخه صفقات عقارية تجاوزت قيمتها 80 مليون دولار أمريكي في مدة أربع سنوات. كما تتطلع الشركة إلى المزيد من التوسع في هذا المجال.